تحليل وتقييم إستراتيجية التنمية المحلية "تنمية الأقاليم" لمحافظة البصرة للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

أ.م مانع حبش الطعمة
م.م سونيا آرزروني وارتان
جامعة البصره

الملخص

تعد إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة جزءا من السياسات التي تم ورودها في إستراتيجية التنمية الوطنية في العراق للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، ومن أحدى المواد المدرجة في الدستور العراقي الجديد بفقرة "تنمية الأقاليم" من اجل النهوض بالمحافظات المدمرة، فضلا عن إنها أول إستراتيجية تم وضعها من قبل مجلس المحافظة وبالتعاون مع مسؤولي دوائر الدولة وبما يتلاءم مع النظام اللامركزي في الإدارة ، إلا إنها على الرغم من تسميتها بإستراتيجية التنمية المحلية، إلا أن مفهوم الإستراتيجية لم يكن محددا" وواضحا" فيها بل كان هنالك تجميع لعدد من المقترحات لعدد من المشاريع دون الربط بينهما، لذا فهدف البحث يكمن في دراسة تلك الإستراتيجية وتقييمها للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) بهدف تشخيص الإيجابيات و تعزيزها وتشخيص السلبيات والقضاء عليها ومحاولة تقديم المقترحات بشأن ذلك.

The analysis and evaluation of the local development strategy "Development of Regions" for Basra governorate for the period (2005-2007)

Assistant Prof
Mr.Mana' a Habash AL. ta' ama

Assist Lecture
Sonia Arzroony Vartan

Abstract

Is a local development strategy for the province of Basra is part of the policies that have been received in the national development strategy in Iraq for years (2005-2007), and one of the substances listed in the new Iraqi constitution a paragraph "the development of regions" in order to promote the governorates destructive, as well as it was the first strategy was set by the Provincial Council and in cooperation with officials of government departments and in line with the decentralized system of management, but it is in spite of name strategy of local development, but that the concept of strategy was not specific "and clear" where even there was a compilation of a number of proposals for a number of projects without link between them, so the aim of the research is to study and evaluate the strategy for the period (2005-2007) in order to diagnose the pros and cons of enhancing diagnosis and elimination and try to make proposals on this

المقدمة

نتيجة للظروف المعقدة التي عاشها العراق بعد عام (٢٠٠٣) من إعمال نهبٍ وسلبٍ حيث قضي على البقية الباقية من مقوماته الحضارية والاقتصادية فضلا عن فقدان الأمن والاستقرار، بدأت سلطة الاحتلال

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

والمنظمتان النقدية والمالية الدوليتان "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" بوضع السياسات بهدف إعادة ترميم الأوضاع في العراق ولتحديد مساره الاقتصادي، وتم بموجب ذلك، تشكيل الهيئة الإستراتيجية لإعادة اعمار العراق في (٢٥/كانون الأول/٢٠٠٣) من اجل شطب ديون العراق المتراكمة بنسبة (٨٠%) وعلى مراحل ثلاث ولمدة ثمان سنوات، ومن ثم أصدرتا إستراتيجية التنمية الوطنية في العراق للسنوات(٢٠٠٥-٢٠٠٧) متضمنة عددا من السياسات والأهداف، وجزءا من هذه السياسات وفي ضوء ما تم إدراجه ضمن مادة الدستور العراقي الجديد المتمثلة بفقرة جديدة سميت بتنمية الأقاليم وعلى وفق النظام اللامركزي في الإدارة فقط من اجل تنمية المحافظات المدمرة ، فقد تم اختيار محافظة البصرة "إستراتيجية التنمية المحلية للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)" كحالة للدراسة لأنها بوابة العراق الاقتصادية ومركز المنطقة الجنوبية ، فضلا"عن ذلك أن الجامعة تقع ضمن هذه المحافظة وبالتالي تصبح دراستها حالة مبررة من مختلف المناحي، مع العلم أنه قد تم إعداد الإستراتيجية الخاصة بالمحافظة (الإستراتيجية المحلية) وفق ما جاء في دستور جمهورية العراق بتاريخ (١٥/١٠/ ٢٠٠٥)، والذي وضح فيه مفهوم تنمية الأقاليم وكيفية إعداد إستراتيجية المحافظات وصلاحياتها، على الرغم من كل هذا، فان المحافظة لم تحظ بالاهتمام من قبل الحكومات المتعاقبة، بل تعرضت بشكل خاص الى تدمير كبير منذ عام (١٩٨٠) لأنها جبهة الحرب الأمامية خلال الحروب الثلاثة التي خاضها النظام السابق، الى جانب العقوبات الدولية وما تلى ذلك من أحداث بعد عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، كل ذلك أدى الى تدني مستويات المشاريع الاقتصادية المتمثلة بضعف إنتاجية القطاعات السلعية والخدمية من ثم ظهور مشكلة البطالة وتدني الخدمات وتدمير البيئة، ويمكن الإشارة الى أن مفهوم الإستراتيجية والتصور الإستراتيجي لم يكن محددا" وواضحا" فيها، بل كان هنالك تجميع لعدد من المقترحات لعدد من المشاريع دون الربط بينهما.

مشكلة البحث:

أن مشكلة البحث تنصب على إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) التي تعد غير واضحة وأهدافها متقاطعة ، وأن بعض ما ورد فيها من مصطلح الأقاليم هو الآخر غير محدد لأن القوانين والتعليمات الخاصة بها لم تتحقق من الناحية العملية ، ولهذا فهي تعمل في ضبابية.

فرضية البحث:

أعتمد البحث على فرضية مفادها: أن عدم التحديد الواضح لإستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) لأهدافها وسياساتها الاقتصادية وعدم مراعاتها للظروف الأمنية المعقدة والشاذة السائدة في أثناء وضعها، أعاقت عملية تنميتها وإعادة اعمارها.

هدف البحث:

يكمن في دراسة وتحليل إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) وتقييمها بهدف تشخيص الإيجابيات و تعزيزها وتشخيص السلبيات والقضاء عليها ومحاولة تقديم المقترحات بشأن ذلك.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على أسلوب الاستقراء والتحليل، اعتمادا" على البيانات المتوافرة عن إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة من قبل وحدة الأعمار المحلي في مجلس المحافظة.

هيكلية البحث:

تم تقسيم هيكلية البحث على ثلاثة مباحث، الأول أهتم بدراسة الإطار ألمفاهيمي لإستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، وأنصب المبحث الثاني على دراسة المقومات المادية والبشرية للمحافظة ومدى توافرها وأهميتها الاقتصادية، في حين أختص المبحث الثالث بدراسة التخصيصات الاستثمارية لميزانية تنمية الأقاليم للمحافظة وللعامين (٢٠٠٦ و٢٠٠٧) وعلى مستوى القطاعات وعدد مشاريعها، فضلا" عن تقييم المنجزات المتحققة من تلك التخصيصات في أعمارها وتنميتها، وختم البحث بعدد من الاستنتاجات والمقترحات .

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي لإستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

تمهيد

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

تعد إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة جزءا من السياسات التي تم ورودها في إستراتيجية التنمية الوطنية في العراق للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٧) التي أصدرتها المنظمتان النقدية والمالية الدوليتان "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" بهدف إعادة ترميم الأوضاع في العراق ولتحديد مساره الاقتصادي، وان المفهوم العام للإستراتيجية ، يتمثل في التصور المستقبلي للأهداف ذات المدى البعيد حيث يروم المجتمع وإدارته السياسية بلوغها في فترة ممتدة من الزمن (١٠-٣٠) سنة، لذا فان تحديد الإستراتيجية لعدد محدود من السنوات لا ينسجم مع المفهوم العام لها ، وبالرغم من ذلك ، وقبل التطرق الى استرتيجية تنمية الأقاليم، سيتم إلقاء نظرة على إستراتيجية التنمية الوطنية في العراق:

أولا- إستراتيجية التنمية الوطنية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧):

أ- تفهم هذه الإستراتيجية على أنها[١]: وثيقة تحتوي إرشادات إستراتيجية لسياسة الحكومة العراقية في الإعمار والبناء ومرجع يمكن محاسبتها "الحكومة العراقية" طبقاً له وأساس لتعاون وانسجام الجهات المانحة في العمل.

ب- مراحل إعدادها: تمر بأربع مراحل من إعدادها الى تقييمها وهي:

المرحلة الأولى:

أعداد وصياغة الإستراتيجية : إذ تم أعداد وصياغة هذه الإستراتيجية من قبل[٢]:

" أول حكومة عراقية منتخبة ديمقراطياً عام (٢٠٠٥) "، إلا أن إعدادها لم يوضع فعلا" من قبلها، بل رسمت من قبل الأمم المتحدة وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهذا ما ذكره السيد وزير التخطيط والتعاون الإنمائي السابق الذي كتب في مقدمة هذه الإستراتيجية قائلاً (٣): "أننا في الحكومة العراقية، تقع علينا مسؤولية توضيح وتطبيق إستراتيجيات التنمية التي تلاءم الظروف المحلية وتعم فائدتها جميع المواطنين في العراق، أنها مسؤوليتنا للاضطلاع بالالتزامات التي من شأنها تعميق الإصلاحات واستئصال الفساد وتعزيز ثقة الجمهور الشرعية وضمان قيام مؤسسات الحكم بتشجيع وتعزيز عملية التقدم الاقتصادي والحرية"،" وبالمقابل، لا يمكننا القيام بها لوحدنا، فأن شركائنا في التنمية، تقع عليهم مسؤولية زيادة حجم الموارد المالية في العراق، والحاجة الى المزيد من الموارد لإعادة وإعمار وتوسيع المستشفيات.

وبالفعل بدأ العمل في إعداد النسخة الأولى من هذه الإستراتيجية خلال فترة الحكومة العراقية المؤقتة مع استمرار العمل فيها من قبل الحكومة العراقية الانتقالية، وذلك بجمع عدد من الخبراء القطاعيين في الوزارات العراقية المختلفة وأكاديميين وقطاع خاص .

بموجب ذلك تم تشكيل لجنة وزارية بمشاركة أعضاء من (١٠) وزارات لإعداد المسودة الأولى لها، وبعد ذلك تم إجراء مناقشة هذه المسودة عبر سلسلة من اللقاءات التي انعقدت في بداية شهر أيلول من عام (٢٠٠٤) في (عمان) وتم التشاور مع المانحين في كل من بغداد وعواصمهم [٤] .

وتم إقرار الإستراتيجية المعدلة من قبل اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء ومن ثم تقديمها الى اجتماع لجنة المانحين في صندوق إعادة إعمار العراق والمنعقد في الأردن (البحر الميت) آنذاك ، خلال الفترة (١٨-١٩/تموز /٢٠٠٥)، أما الصيغة النهائية لهذه الإستراتيجية فقد أقرها مجلس الوزراء والبرلمان حيث اعتمدت أساسا" لإعادة الأعمار والإصلاح الاقتصادي في العراق وللسنوات الثلاثة القادمة (٢٠٠٥–٢٠٠٧) [٥].

المرحلة الثانية:

---

[١] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية في العراق ٢٠٠٥-٢٠٠٧، بغداد، يناير٢٠٠٦، ص٣.

[٢] المصدر نفسه ، ص٢.

[٣] د. برهم احمد صالح، وزير التخطيط والتعاون الإنمائي،" مقدمة إستراتيجية التنمية الوطنية في العراق" ، بغداد، حزيران،٢٠٠٥، ص أ .

[٤] المصدر السابق، ص ب .

[١] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مصدر سابق، ص ي .

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

تنفيذ الإستراتيجية [١]: بعد إقرار الصيغة النهائية لهذه الإستراتيجية من قبل مجلس الوزراء والبرلمان، يتطلب تنفيذها مساعدة الشركاء في التنمية لغرض تقديم الموارد الأجنبية(عملية آلية التنسيق مع المانحين) الذي يعد أساسا في الاستخدام الفعال لهذه الموارد، حيث تم تحويل الاجتماع ألتنسيقي لمانحي صندوق إعادة اعمار العراق الى مجموعة استشارية في صيغة منتدى أطلق عليه (منتدى إعادة اعمار العراق) حيث تتولى رئاسة المنتدى مشاركة بين وزير التخطيط والتعاون الإنمائي والبنك الدولي كمانح دائم وان العضوية فيه مفتوحة لجميع واضعي برامج إعادة الاعمار والراغبين من المانحين، اما الدور الذي يقوم به المنتدى يتمثل في إتاحة الفرص لكبار الممثلين من عواصم البلدان المانحة لتقييم التقدم الحاصل باتجاه الأهداف المتفق عليها مع النظراء العراقيين ووضع أولويات إستراتيجية و دون مستوى منتدى إعادة اعمار العراق ، تم تأسيس مجموعة بغداد للتنسيق بهدف تمكين روؤساء الوكالات المعنية بالمساعدات من التفاعل مع بعضهم ومع وزير التخطيط والتعاون الإنمائي بصورة منتظمة والعمل على ترجمة الأهداف الإستراتيجية الى مشاريع قابلة للتنفيذ ومعالجة حالات التأخير التي قد تحصل في عمليات تنفيذ المشاريع، اما العضوية فتكون مفتوحة أمام جميع المانحين ودون مستوى مجموعة بغداد للتنسيق، تم تشكيل مجاميع قطاعية تتكون من وزارات معنية بكل قطاع والوزارات ذات العلاقة والمانحين ، ويكمن عمل هذه المجاميع في تسهيل مناقشات القطاعية ما بين المانحين والحكومة، ولزيادة فاعلية وكفاءة تنسيق المساعدة لإسناد عملية الوصول الى التنمية الوطنية وأهداف إعادة الاعمار من خلال تنفيذ الميزانية الوطنية، وتساعد هذه المجاميع في إمداد الموازنات السنوية ولكل سنة مالية قادمة مع تقديم التقارير الدورية حول مؤشرات التقدم القطاعي، وتتولى الوزارة القطاعية رئاسة المجموعة للقطاع المعني ، فمثلا تتولى وزارة الصحة رئاسة مجموعة عمل القطاع الصحي وان اجتماعاتها تكون أسبوعية.

المرحلة الثالثة:

متابعة تنفيذ الإستراتيجية: تكون المتابعة على المستويين الكلي والقطاعي حيث ان احدهما مرتبط بالأخر ولا يمكن الاكتفاء بأحدهما، ومن ثم فان المتابعة الفعالة يتطلب قيام عدد من الأجهزة بالعمل معا الذي يشمل كل من دائرة تحليل الاقتصاد الكلي في وزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ووحدة التنسيق بين المانحين[٢].

المرحلة الرابعة: تقييم الإستراتيجية: لكي تتمكن وزارة التخطيط من أداء دورها بشكل فعال يتطلب بناء الأسس لنظام فعال للتقييم ،على ان يتم التقييم بشكل حذر للسببين[٣] : الأول لغرض مراجعة التقدم الحاصل من اجل إعلام الإدارات الرئيسة المعنية بالعملية التنموية بصورة مستمرة ولتجنب تكرار الأخطاء و الثاني: تعزيز المساءلة،حيث عند عملية تحديد الأهداف ، فالحكومة تأخذ بنظر الاعتبار احتمالات النجاح والفشل في تحقيقها ،حيث ان اغلبها أحيانا يقع على عوامل خارج سيطرة الحكومة يتمثل في عدم القيام بدراسات كافية للمشاريع قبل إدراجها في الإستراتيجية مع وجود العقبات الإدارية والتنظيمية.

وتتمثل تلك الأسس في إنشاء نظام إحصائي كفؤء يوفر البيانات اللازمة في وقت مناسب مع توفر الإمكانيات اللازمة من قبل الجهاز المركزي مع إعداد تقارير نهائية تأخذ البيانات شكلها النهائي مع إنشاء أجهزة للرقابة للوصول الى الحقائق التي تخفيها التقارير الأولية.

ج- أهدافها:[٤] :

وتمثلت في الربط بين التحليل على المستوي الكلي والقطاعي للاقتصاد والمقترحات للوصول الى سياسة تعطي مردوداتها الكبيرة في جميع أرجاء العراق و القضاء على الجهل والجوع والمرض والنزاعات

---

[٢] المصدر نفسه ، ص ٥٥-٥٦.

[٣] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مصدر سابق، ص٦٧ .

[٤] د. طلعت الدمرداش إبراهيم، التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق، الطبعة الثانية، مصر: مكتبة القدس، ٢٠٠٣،ص١٠٤.

[١] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مصدر سابق، ص أ- ب- د .

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

الطائفية مع خلق فرص العمل الذي سيؤدي الى زيادة دخول العوائل ناهيك عن استعادة كرامة الناس والوصول الى الرفاهية فضلا عن توفر الإطار العام للحكومة في مجال سياسة إعادة الأعمار والتنمية ليكون مرجعا" للمجتمع المدني في تحديد مسؤولية الحكومة وقاعدة للمانحين بالتنسيق مع أهدافها"الإستراتيجية الوطنية للعراق" الى جانب القضاء على الفساد وتقوية هيئة النزاهة، لتركز أهدافها على تحقيق التنمية البشرية.

ويمكن الإشارة إلى إن الإلية القانونية لإقرار المشاريع تتم من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي وعلاقتها بالهيئة الإستراتيجية لإعادة الأعمار في العراق برئاسة وزير التخطيط والتعاون الإنمائي، إذ أسست الهيئة المذكورة في (٢٥) كانون الأول من عام (٢٠٠٣)، وهي مجلس يتكون من خمسة أعضاء وبرئاسة وزير التخطيط والتعاون الإنمائي وعضوية وزير المالية وممثل دوري عن الدول المانحة وعضوين آخرين من القطاع الخاص.

د- السياسات الواردة فيها:

تمثلت السياسات الواردة فيها في مجالات عدة ، منها في المفاضلة ما بين القطاعين العام والخاص في التنمية ، ومسالة الخصخصة وإعادة الهيكلة في مشاريع القطاع العام الى جانب التطرق الى مكافحة الفساد وإشاعة قيم النزاهة والشفافية ، ناهيك عن السياسة الاستثمارية، وان الدخول في تفاصيل ذلك ، ليس من شان البحث، بل لمجرد الإشارة إليها "إستراتيجية التنمية الوطنية في العراق للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٧) "، وإنما ينصب التركيز على إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) باعتبارها جزءا من سياساتها التي وردت فيها.

ثانيا: إستراتيجية التنمية المحلية"تنمية الاقاليم" لمحافظة البصرة (تنمية الأقاليم) للمدة(٢٠٠٥-٢٠٠٧)

تعد إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة، أول إستراتيجية تم وضعها من قبل مجلس المحافظة وبالتعاون مع مسؤولي دوائر الدولة، حيث بلغ العدد الإجمالي للمشاركين في صياغتها(١١٢) شخصا"[١] بمختلف الاختصاصات بما فيها مشاركة لجنتين، هما لجنة إعداد الإستراتيجية وكتابتها ولجنة التطوير والإعمار [*] وهي تمثل رؤية مجلس المحافظة وبعضا" من دوائر المحافظة والعاملين فيها بهدف تحقيق بعض الأهداف التنموية، وبما يتلاءم مع النظام اللامركزي وحاجة المحافظة للتنمية، بل كان من المفروض أن يتم إعدادها في ضوء المعطيات الجديدة بعد عام (٢٠٠٣).

- مفاهيم الإستراتيجية:

أن أحد هذه المفاهيم يقوم على أنها :(تحديد الأسلوب المناسب لاستغلال موارد الدولة والتغلب على نقاط الضعف، وكيفية التصرف في مواجهة التغيرات التي تطرأ، أي فن استخدام موارد الدولة وإمكانياتها لتحقيق الأهداف العامة للدولة)[٢].

وتعرف كذلك على أنها:(خطة عمل، الغرض منها الوصول إلى نتائج فاعلة في إطار طرق العمل والوسائل المحددة لغرض تحقيق أهدافها المتوخاة أخذا بنظر الاعتبار الإمكانيات والظروف المحيطة والموانع، بهدف اختيار البدائل المحققة للأهداف)[٣].

وتعرف الباحثة الإستراتيجية على إنها: رؤية بعيدة المدى نحو الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية عن طريق تحفيز الطاقات البشرية لتحقيق الأهداف الإنمائية المراد تحقيقها والمتمثلة في نشر الرفاه المعنوي والاقتصادي (نشر المساواة وعدم التحيز والأمن وحرية التعبير والإبداع ورفع مستويات لمعيشة للسكان

---

[٢] إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، الطبعة الأولى،البصرة،٢٠٠٦،ص٦٢-٦٤.

[*] لأهمية ذلك، راجع الفقرة الخامسة من الاستنتاجات، ص٢٩.

[٣] عبد الله بن علي المر واني، التخطيط التنموي- الإطار النظري والمنهج التطبيقي، (الرياض: مركز البحوث، ٢٠٠٥)، ٢٤.

[٤] د. احمد محمد البوشيخي وآخرون،إستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية، ص١، على موقع ألنت http://www.isesco.org

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

وزيادة الدخل الحقيقي للفرد و تنمية القدرات البشرية) في المجالات كافة وذلك عن طريق اختيار أفضل الوسائل والبدائل الممكنة، مع الأخذ بنظر الاعتبار كافة الظروف والإمكانيات المتاحة.

- **مفهوم الإقليم :**

يعرف الإقليم على إنه:(حكومة محلية ذات برلمان خاص بها، تمثل محافظة و عدة محافظات ، لها سلطات أدارية ومالية وأمنية ، وتشترك مع الحكومة الاتحادية في مجالات كثيرة ضمن دستور البلاد)[١].

ويشترط في تكوين الإقليم ، توفر شرطين أساسيين (٢) : الأول: تقديم طلب من قبل ثلث أعضاء مجلس هذه المحافظة أو مجالس المحافظات التي تروم تكوين الأقاليم، والثاني:تقديم طلب من قبل عشر الناخبين في المحافظة ،على أن تتم الموافقة على هذا الطلب من خلال إستفتاء شعب المحافظة أو المحافظات المعنية.

وفي العراق ، يمكن الإشارة ،الى أن الأقاليم لم تشكل حتى الآن ، ما عدا إقليم واحد وهو (إقليم كردستان) الذي أقره الدستور بالوضع الذي يتمتع به وأعترف به إقليما"اتحاديا" (٣) .

- مفهوم تنمية الأقاليم : تفهم تنمية الأقاليم على إنها: (التنمية القائمة بين دولة أو عدة دول يربط بينها التواصل الجغرافي والتماثل في العديد من الصفات اللغوية والثقافية والدينية والتاريخية والاجتماعية وسمات مشتركة أساسها القومية العربية، وإيمانا بمصيرها المشترك ووحدة الأهداف التي تجمع بين شعوبها ورغبتها في تحقيق التناسق والتكامل فيما بينها خدمة للأهداف العامة للأمة العربية مع توثيق عرى الروابط بينها)[٤].

وعلى وفق المفهوم المذكور، تنطبق تنمية الأقاليم على مجلس التعاون الخليجي الذي يعد مؤسسة دولية إقليمية عامة الاختصاص ويضم في جمعيته (٦) دول خليجية (السعودية،الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت،مسقط ، قطر).

و تعرف الباحثة تنمية الأقاليم على إنها: التنمية المحلية القائمة على تركيز الجهود في إقليم واحد أو عدد من الأقاليم مع إعطاء دفعة للديمقراطية من خلال إشراك السكان المحليين في القرارات التخطيطية وإعطائهم الفرصة للمساهمة في تحديد مستقبل إقليم داخل الإطار العام للتنمية الوطنية.

- مفهوم تنمية الأقاليم في ضوء إستراتيجية التنمية الوطنية:(تخويل الصلاحيات القانونية الخاصة بالتنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات والوظائف العامة الأخرى من الحكومة المركزية الى الحكومات المحلية بموجب الإدارة اللامركزية مع إخضاعها للسيطرة الجزئية ،علما"، بأن انتخاب المحافظين والمجالس البلدية يتم من قبل أهالي الإقليم نفسه) [٥].

و أكدت إستراتيجية التنمية الوطنية لمفهوم تنمية الأقاليم على المشاركة الفاعلة للمناطق وباتخاذ بعضا" من الإجراءات والمتمثلة بالآتي :

١-التخلي عن النظام المركزي في إدارة الاقتصاد.
٢- توزيع الاستثمارات بين جميع مناطق العراق وبشكل عادل وحسب حجم السكان والحالة المعيشية.
٣- مساهمة السلطات الإدارية في جميع أنحاء العراق في تحديد الأولويات بشأن تنفيذ المشاريع التنموية.
٤- حث المانحين على التقيد بالتوزيع الإقليمي للموارد الأجنبية ووفق ما تحـدده الموازنة الوطنية.

مفهوم وحدود تنمية الأقاليم على وفق دستور جمهورية العراق:

---

[١] المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الإنسان، الوجيز في مسودة الدستور العراقي، ضمن الباب الرابع: اختصاصات السلطة الاتحادية، الفصل الرابع"الهيئات المستقلة"، ضمن مادة الدستور ١٠٧، (العراق ، ٢٠٠٥ ، ص٣٨.

[٢] المصدر نفسه، ضمن الباب الخامس: سلطات الأقاليم– الفصل الأول"الأقاليم"، ضمن مادة الدستور ١١٥،ص ٤٠.

[٢] المصدر نفسه، ضمن الباب الخامس أيضا، ضمن مادة الدستور١١٣ ، ص٣٩.

[٤] ضاري رشيد الياسين ، أحداث الخليج والنظام الإقليمي العربي، مجلة الخليج العربي، البصرة: مركز دراسات الخليج ، العدد ١-٢، المجلد ٢٥، السنة ١١، ١٩٩٣، ص٥٨.

[٥] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، إستراتيجية التنمية الوطنية في العراق ٢٠٠٥-٢٠٠٧، بغداد، يناير، ٢٠٠٦ ، ص٢٧.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

(هي التنمية القائمة على الإدارة اللامركزية بين كل من الحكومة المركزية والمحافظات عن طريق إعطاء حق للمحافظات بتشكيل مجالس محلية عن طريق الانتخاب الحر المباشر لسكان تلك المحافظة والتي تمارس بدورها وظيفة إدارية)[١].

أما صلاحية الأقاليم، فقد وردت في ثلاث مواد من دستور جمهورية العراق وهي (١٠٩-١١٠-١١٨)، فيما يلي عرضا" لمضامينها [٢] :

بموجب المـــادة (١٠٩): (تكون الإدارة مشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات المنتجة للنفط والغاز) ، دون توضيح كيفية القيام بالإدارة المشتركة ووفق ما يلي:

١- تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة للنفط ، على أن تتوزع وارداتها بشكل عادل تتناسب مع التوزيع السكانـي في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون.

٢- تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة للنفط معا" برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدةٍ على أحدث تقنيات السوق وتشجيع الاستثمار.

تنص المادة (١١٠): (أن الاختصاصات الآتية تكون مشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطـات الأقاليم) وهي [٣] :

أولا: إدارة الكمارك بالتنسيق مع حكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم وينظم ذلك بقانون .

ثانيا: تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسية وتوزيعها.

ثالثا: رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم .

رابعا: رسم سياسات التنمية والتخطيط العام .

خامسا: رسم السياسة الصحية العامة وبالتعاون مع الأقاليم والمحافظـات غيـر المنتظمـة بإقليـم.

سادسا: رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة وبالتشاور مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم.

سابعا: رسم سياسة الموارد المائية الداخلية وتنظيمها بما يضمن توزيعا"عادلا" وينظم ذلك بقانـون.

المـادة (١١٨): تنص: (لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة أو إشراف أية وزارة أو أية جهة غير مرتبطة بوزارة وله مالية مستقلة) [٤].

- المفهوم في ضوء إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة: ورد في إستراتيجية التنمية المحلية، ان تنمية الأقاليم تعني:(مبادرة الدوائر المحلية في وضع الخطط الاقتصادية من قبل مجلس المحافظة وقواعدها الشعبية على وفق ما يسمى بالنظام اللامركزي في الإدارة فقط وتحت مراقبة الحكومة الاتحادية (المركزية) بهدف إعادة إعمار المحافظة وتنميتها)[٥].

وعلى وفق المفهوم تم تحديد ما يسمى بعناصر الإستراتيجية التي تضمنتها إستراتيجية المحافظة والمتمثلة بالأتي[٦] :

أ- الرؤية:

---

[١] المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الإنسان ، مصدر سابق، ضمن الباب الخامس : سلطات الأقاليم – الفصل الأول "الأقاليم" ، ضمن المادة ١١٢، ص٣٩.

[٢] المصدر نفسه، ضمن الباب الرابع : ضمن المادة ١٠٩ ، ص٣٨.

[٣] المصدر السابق، ص٣٩.

[٤] المصدر السابق، ضمن الفصل الثاني : المحافظات التي لم تنتظم في إقليم ، ضمن الفقرة خامسا، ص٤١.

[٥] إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، الطبعة الأولى، الفصل الثاني: خلفية عن المحافظة (اللامركزية) ، ٢٠٠٦ ، ص١٨.

[٦] المصدر نفسه ، الفصل الخامس: خلاصة الإستراتيجية ، ص٢٢.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

والمتمثلة في تحقيق الخدمات العامة للمواطن البصري في جو ديمقراطي لغرض تهيئة الحياة الكريمة له ، وجعل البصرة مركز استقطاب حضاري واقتصادي.

ب – الهدف:

توفير الخدمات بمستويات ملائمة مع خلق مناخ استثماري في بيئة نقية تتوفر فيها مقومات النجاح كافة وبمشاركة أطياف المجتمع، محققا" الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي للمواطنين.

ج _ الشروط الرئيسة للإستراتيجية :

اشترطت إستراتيجية التنمية المحلية خلق بيئة مناسبة لانجاز مهامها وذلك على وفق شروط هي:

- استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في المحافظة ومنح الصلاحيات الكفيلة بإصدار التشريعات الملائمة لتحقيق الاستثمار فضلا عن توفير الموارد المالية اللازمة.

د-الأهداف، فتتمثل في الأتي:

١- استكمال وتطوير البنى التحتية **:** بمعنى البنى الإرتكازية والتي تشمل كل من هياكل التنمية الإنتاجية والاجتماعية والخاصة حيث يشمل النوع الأول (الطرق والمواصلات والموانئ ومشاريع الري والطرق) والثاني (التعليم و الصحة وخدمات الإسكان) والثالث (المنشاءات العسكرية المكلفة بحماية البلاد أو المحافظة).

٢- تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة**:** وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والهادفة الى تحقيق غايات المجتمع عبر تحولات هيكلية اجتماعية و سياسية و اقتصادية و تقنية وقادرة على تعبئة الموارد المالية والبشرية وتوظيفها بكفاءة متزايدة وبشكل إستراتيجي ضمن أولويات التغيير المنشود كونها تنمية متكاملة ومستوطنة.

وعن دور الحكومة المحلية ووظائفها، وكما ورد في إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة ، يمكن توضيحها في النقاط الآتية [١] :

١- توضيح العلاقة بين السلطة الرقابية والتشريعية (مجلس المحافظة)، والسلطة التنفيذية (المحافظ)، في ضوء قانون مجالس المحافظات.

٢-إنشاء نظام داخلي للسلطتين (التشريعية و التنفيذية) وفق الصلاحيات الممنوحة لكل منهما ، بهدف تنسيق العلاقة بين كل من الحكومة المركزية ودوائر الدولة المحلية.

٣-تشكيل لجان متخصصة في مجال وضع ضوابط رئيسة لسلوك قطاعات مجلس المحافظة وبالتعاون مع الدوائر الخدمية للمحافظة، وذلك بهدف مراجعة مختلف الأنشطة التي تقوم بها تلك الدوائر.

٤- تطوير الكوادر الإدارية والفنية لكل من مجلس المحافظة وديوان المحافظة والدوائر الأخرى بإدخال أساليب حديثة في الدورات والتدريب (الإداري و المالي والفني).

٥-تقوية لجنة النزاهة ودائرة المفتش العام ومنظمات المجتمع المدني بدورها في مكافحة الفساد المالي والإداري.

٦-تجديد مصادر الموارد المالية للحكومة المحلية (الضرائب والرسوم)، مع عمل جدول لإيضاح الجوانب المتعلقة بشأن ذلك.

٧-تفعيل صلاحيات فرض الضرائب والرسوم ، كونها أحد المصادر المالية للمحافظة وبالتوافق مع الحكومة المركزية.

٨-رسم خطة لمجلس المحافظة لإنفاق الأموال العائدة له من موارده المحلية وحسب الأولويات التي تتطلبها مرحلة الأعمار والتطوير في المحافظة.

٩-أن يكون هنالك (مجلس أعمار المحافظة) مهمته التخطيط وإعمار البنى التحتية بمختلف قطاعاتها الخدمية مع صلاحيات مجلس المحافظة وبالتشاور مع الحكومة المركزية ومع الدول المانحة.

١٠-إنشاء مراكز للمعلومات والبحوث، مختصة بمجلس المحافظة.

١١-الاستخدام الفعال للأموال العامة وفق مبادئ التدبير لدوائر الدولة .

---

[١] المصدر السابق ، "الفصل السادس: وظائف ودور الحكومة المحلية "، ص٢٣.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

١٢-إنشاء هيئة تتخصص في مجال استثمار ضريبة الملكية [**]، لغرض دراسة التطورات الحاصلة في المستقبل.

المبحث الثاني: المقومات المادية والبشرية لمحافظة البصرة

أولا: الموارد (الطبيعية –المادية) في المحافظة:

تتميز محافظة البصرة بغنى ثرواتها الطبيعية والمادية الهائلة ، والتي يمكن الإشارة الى بعض منها كالآتي:

- الثروة النفطية:

يبلغ الاحتياطي الكلي للعراق من الثروة النفطية حوالي (١١٥) مليار برميل، وأن محافظة البصرة ، تستحوذ على أكبر ثروة نفطية في العراق، إذ يبلغ الاحتياطي الكلي لها حوالي (٦٥ر٧٨٤) مليار برميل[١]، أي بنسبة (٢ر٥٧%) من مجموع احتياطي العراق وهو موزع كالتالي:الاحتياطي الكلي للمحافظة (٦٥ر٧٨٤) مليار برميل، منها (٢٨ر٣٣٤) مليار احتياطي مطور، (٣٣) مليار مطور جزئيا،(٤٥٠ر٤) مليار احتياطي غير مطور، كما توجد في المحافظة، عدد من الحقول النفطية ، منها : حقل الرميلة الشمالية والغربية وحقل الرميلة الجنوبية و حقل مجنون و حقل نهران عمر، ويبلغ عدد آبار حقل الرميلة الجنوبية (٣٠١) بئرا" نفطيا"، وعدد العاملين في قسم الإنتاج ضمن هذا الحقل ، حوالي (٣٠٠) شخصا ، علما"أن بعضا" من الحقول ، قد تركت لأسباب فنية مختلفة[٢].

- المسطحات المائية (الأهوار):

تعد الأهوار مسطحات مائية كبيرة ، تقع في جنوب العراق وتشغل مساحة تقدر بحوالي (٢٠) ألف كم٢، وتقع ضمن ثلاث محافظات هي (البصرة وميسان و ذي قار)، وتحتوي محافظة البصرة على مجموعة من المسطحات المائية المهمة وهي [٣] :

١-هور الحمار ٢- هور الحويزة ٣- الأهوار الوسطى-اهوار القرنة (صليل و زجري والشافي)

-الأنهار في المحافظة:

تتمتع محافظة البصرة بشبكة واسعة من طرق النقل المائية، إذ توجد فيها، (٦٣٥) نهرا"، متصلة اتصالا" مباشرا" بشط العرب من جانبيه الشرقي والغربي، ومن هذه **الأنهار** [٤] :

- نهر دجلة (الجزء الممتد من القرنة الى كرمة علي) و شط العرب وشط البصرة، فضلا" عن مجموعة من الأنهر الصغيرة ،مثل: (نهر الخندق و ألسراجي والحوزة و الرباط و**الداكير** و الأبله وشتوي وأبو سلال وصبخة العرب وأبو فلوس و بويب و سيحان،، الخ) .

وكان من الممكن أن تكون لهذه الأنهار، أهمية اقتصادية كبيرة، لا سيما في مجالات متعددة (الزراعة وصيد الأسماك، فضلا" عن أهميتها السياحية والملاحية)، فيما لو أعتني بتنظيفها بشكل دوري مستمر.

-الأراضي الزراعية:

تبلغ المساحة الكلية للأراضي الزراعية في المحافظة (٧٦٢٨٠٠٠) دونم، الصالحة منها للزراعة حوالي (٩٣٥١٠٧) دونم أي بنسبة (٢ر١٢%) من المساحة الكلية للأراضي الزراعية في المحافظة، في حين تبلغ مساحة الأراضي المتعاقد عليها (الأراضي الصحراوية في منطقتي الزبير وسفوان) حوالي (١٧٨٥٢١) دونم وبنسبة (٣ر٢%) من تلك المساحة وأما مساحة المشاريع الأروائية ضمن الاهوار المجففة

[**]استثمار ضريبة الملكية: هي الضريبة التي تؤخذ من مالكي الأراضي البور غير المستغلة اقتصاديا" ومن المباني والممتلكات الأخرى الخاضعة للضريبة بما في ذلك المعدات التجارية ، وتشكل جزءا" كبيرا" من دخل مجالس المحافظات، حيث تعتمد الحكومات المحلية عليها لتمويل خدمات الأمن والدفاع وصيانة الطرق وخدمات أخرى. للمزيد انظر في: د. خليل عواد أبو الحشيش ، دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية ، الطبعة الأولى،الأردن:دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤ ، ص٨٠.

[١] شركة نفط الجنوب، قسم الإنتاج ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٧ ، ص١.

[٢] المصدر نفسه، ص٢.

[٣] ورقة عمل مديرية زراعة البصرة ، إعادة تأهيل الأهوار في جنوب العراق ، قسم الأهوار، بيانات غير منشورة ، البصرة ، ٢٠٠٦، ص٢.

[٤] د. محمد أزهر سعيد السماك وآخرون، العراق- دراسة إقليمية ، الجزء الثاني، جامعة الموصل،١٩٨٥، ص٥٨٣-٥٨٤.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

حوالي (٢٢٧٠٠) [١] دونم وبنسبة(٢ر٠%) من المساحة الكلية ذاتها، وأن عدد الجمعيات الفلاحية العامة والمختصة العاملة في القطاع الزراعي في عموم المحافظة (١١) جمعية وتشتهر المحافظة بالعديد من المحاصيل الزراعية، تأتي في مقدمتها التمور ثم محاصيل الحبوب كالقمح والشعير والذرة الصفراء والبيضاء، إضافة الى أنواع الخضر المعروفة كالطماطم والخيار والبصل وغير ذلك كثير، وليس الهدف الدخول في تفاصيل ذلك، بل فقط الإشارة الى أن محافظة البصرة ، تتميز بتنويع اقتصادها وهي ليست مقتصرة على النفط وحده، وهذه ميزة يتميز بها العراق، عن باقي الدول العربية المنتجة للنفط.

-الموانـــئ:

تعد الموانئ العراقية المؤسسة الأولى في الدولة العراقية ، والشريان الذي يغذي البلاد، فضلا" عن كونه ركنا" أساسيا" من أركان الانتعاش الاقتصادي أو التجاري لوزارة النقل،علما" بأن الموانئ العراقية كلها تقع ضمن محافظة البصرة ، مثل[٢]: ميناء المعقل وميناء أم قصر وميناء الفاو وميناء أبو فلوس وميناء خور الزبير الى جانب الموانئ النفطية (البكر و العميق)، أن الأهمية الاقتصادية لهذه المؤانى، يقتضي تخصيص الاستثمارات الضخمة لتطويرها، سواء من الاستثمارات المحلية أو الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية.

-النقل الجوي:

لمحافظة البصرة موقع إستراتيجي مهم ، حيث أنها حلقة اتصال مع الدول المجاورة ومحافظات القطر، وفيها مطار دولي ، وقد تعرض الى التوقف عن العمل بعد عام (٢٠٠٣) وما تلاه من أحداث، إلا أنه في الأعوام القليلة الماضية ، بدأ التحسن في عمل المطار و يؤمل بعد الاستقرار الأمني وتحسنه، أن تكون للمطار أهمية سواء في نقل المسافرين وفي تنشيط الحركة السياحية الدينية والترفيهية، فضلا" عن الحركة التجارية في المحافظة.

-الصناعات الأساسية في المحافظة:

أن الصناعات التي سيتم الإشارة اليها هي مجرد لجلب الانتباه الى أهميتها وضرورة تطويرها أو تفعيلها. كونها تكاد ان تكون معطلة تماما"، ولهذا فأن من أولى أولويات إستراتيجية التنمية المحلية هي إعادة الحياة الى هذه الصناعات.

١-معمل الأسمدة الكيماوية: يقع المعمل في قضاء أبي الخصيب جنوب البصرة ، انشأ في التسعينات من القرن الماضي و بدء العمل فيه آنذاك بطاقة إنتاجية تبلغ مليون طن من سماد اليوريا، إلا أنه متوقف عن العمل حاليا".

٢- معمل الحديد والصلب:

يقع في منطقة خور الزبير، وله أهمية اقتصادية كبيرة سواء في دعم الصناعات الوطنية أم القطاع الإنشائي، ويقوم المعمل بإنتاج أسلاك التسليح ومقاطع الحديد الأسفنجي وغيرها، توقف العمل فيه منذ عام (٢٠٠٣) وحتى الوقت الحالي بسبب عدم توفر المواد الأولية ونقص مواد الصيانة وتقادم معداته الى جانب تعرض معداته للنهب والتخريب .

٣- الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية:

أسست الشركة في عام (١٩٧٨) برأسمال قدره (٤٠٠) مليون دينار، والهدف منها يكمن في الاستفادة من مليون طن من الغاز الطبيعي لإنتاج ما يقارب (١٥٠) ألف طن من المنتجات البتروكيمياوية ذات الاستخدامات الصناعية(كحبيبات البلاستك والأغطية الزراعية ومادة الكلور)، وحالها حال المعامل الأخرى في المحافظة متوقفة جزئيا" عن العمل بسبب تعرض أقسامها للتدمير، وقد قدم مجلس المحافظة منحه للشركة لغرض تنشيطها، إلا أن الأمر لا يتوقف على مجرد منحه وإنما يتطلب جهدا" أكبر لأعادته للعمل بالشكل المطلوب.

---

[١] التقرير الإداري لمديرية زراعة البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٦ ، ص٢.

[٢] المقابلة الشخصية مع الشركة العامة لمؤانى العراق، " التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦"، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة، يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٣١، ص١٦،١٠.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

٤ـمعمل الورق:

تقع مصانع الورق في الهارثة، حيث تدخل مادة القصب كمادة أولية في صناعتها، وتعتمد عليها مصانع الورق لتسد احتياجاتها من مختلف أنواع الورق، وحاليا" متوقف عن العمل تماما" ، ولم يشمل بإعادة تأهيله سواء من التخصيصات الاستثمارية أو على مستوى الحكومة الاتحادية.

ـالصناعات الغذائية:

تشتهر محافظة البصرة بعددٍ من الصناعات الغذائية وهي ليست صناعات ستراتيجية ، بل تضم الصناعات الصغيرة ولما لها من أهمية على الجانبين الاقتصادي وحل أزمة البطالة لكونها (صناعات كثيفة العمل)، وهي مجال جيد لتنشيط القطاع الخاص في الاستثمار في مثل هذه الصناعات بعد توفير المناخ الناسب لها، ومن أمثلة ذلك ، صناعة منتجات الألبان وتعليب وحفظ الفواكه والخضراوات وصناعة المرطبات المثلجة والحلويات السكرية و منتجات المخابز وصناعة العسل و الخل والطرشي وصناعة تنقية الملح وطحنه ،.الخ، كما تتمتع المحافظة بالعديد من الصناعات المحلية الصغيرة الأخرى كـ (صناعة الطابوق والسيراميك والبلوك والكاشي والموزاييك،.الخ)، ويمكن تحفيز القطاع الخاص أيضا نحو تطوير هذه الصناعات أعلاه وغيرها، بدعمها من قبل الحكومة المركزية أو مجلس المحافظة (الحكومة المحلية).

ثانيا:الموارد البشرية في المحافظة:

تعد الموارد البشرية في أي دولة عماد عملية التنمية والتطور ومحافظة البصرة تتميز بمواردها البشرية سواء من حيث الكم والنوع والتأهيل سيما وأنها تتميز بالعديد من مدارسها وجامعاتها التي تضم (١٥) كلية ، أضافه الى المعاهد الفنية ، وهذا يعني أن عنصر العمل سوف لن يكون محددا" لعملية التطور في المحافظة ، بل العكس هو الصحيح.

ـعدد سكان المحافظة ونسبتها المئوية للعامين (٢٠٠٥ و٢٠٠٦):

بلغ عدد سكان محافظة البصرة لعام (٢٠٠٥) (مع التحفظ على الأرقام) (*)(**)حوالي (١٨٣٥٣٩٩) "مليون وثمانمائة وخمسة وثلاثين ألفا" وثلاثمائة وتسعة وتسعين نسمة" وبنسبة (٥ر٦%) من مجموع سكان العراق: كان الحضر منه (١٤٤١٩٨٤) "مليون وأربعمائة وواحد وأربعون ألفا" وتسعمائة وأربعة وثمانون نسمة" وبنسبة (٥ر٧٨%) من سكان المحافظة، والريف (٣٩٣٤١٥) "ثلاثمائة وثلاثة وتسعون ألفا" وأربعمائة وخمسة عشر نسمة" وبنسبة (٤ر٢١%) من سكان المحافظة [١]، وأزداد عدد سكان المحافظة لعام (٢٠٠٦) الى (١٨٧٣٦٤٢) "مليون وثمانمائة وثلاثة وسبعين ألفا" وستمائة وأثنين وأربعين نسمة" وبنسبة (٥ر٦%) من مجموع سكان العراق[٢]: الحضر منه (١٤٦٩٠) "مليون وأربعمائة وتسعة وستون ألفا" وتسعة نسمة) وبنسبة(٤ر٧٨%) من سكان المحافظة، والريف(٤٠٤٦٣٣) "أربعمائة وأربعة ألالآف وستمائة وثلاثة وثلاثون نسمة" وبنسبة (٥ر٢١%) من سكان المحافظة، وهذا يعني أن هنالك تركزا" لسكان المحافظة في الحضر على حساب الريف وللعامين المتتاليين، وعلى مجلس المحافظة أن يأخذ ذلك بنظر الاعتبار لدراسة أسباب الهجرة من الريف والاعتناء بمستوى الخدمات في المناطق الريفية.

ـ معدل النشاط الاقتصادي المنقح للسكان وبعمر (١٥سنة فأكثر):

بلغ معدل النشاط الاقتصادي المنقح لسكان المحافظة وبعمر (١٥ سنة فأكثر) (٩٩ر٣٤%) للمناطق الحضرية والريفية معا" لعام(٢٠٠٥)، وبمعدل (٤٣ر٤٢%) على مستوى العراق [٣]، وكان معدل النشاط الاقتصادي للعام المذكور في المناطق الحضرية بالمحافظة بنسبة (١٤ر٣٤%) والمناطق الريفية بنسبة (٤٢ر٣٩%)، وفي عام (٢٠٠٦)، فكان بمعدل(٥١ر٣٥%) على مستوى المحافظة (للمناطق الحضرية والريفية معا") في حين بلغ المعدل (١٦ر٤٢%) على مستوى العراق[٤]، وقد أزداد المعدل للعام المذكور

(***) إحصاءات السكان في محافظة البصرة غير دقيقة، وغير متفق عليها، حيث أشير أخيرا" في إحدى النشـرات الفضائية العراقية ، بأن العدد يبلغ حوالي ٢,٤٥٠ (مليونين وأربعمائة وخمسين ألف نسمة) ، وعليه فان الأرقـام المذكورة في البحث، معتمدة على المصادر مع النسبة، وهناك شكوك في دقتها ولكن ليس لدينا مصـدر آخر.

[١] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بغداد- إحصاءات السكـان والقوى العاملة، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص ١٠.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٠.

[٣] المصدر نفسه ، ص ١١.

[١] المصدر نفسه، ص ١١.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

أعلاه في المناطق الريفية من المحافظة إلى (٣٦ر٤١%) مقابل (٥٢ر%) للمناطق الحضرية، وهذا يعني زيادة معدل النشاط الاقتصادي في المحافظة للمناطق الحضرية في عام (٢٠٠٦) مقارنة مع عام (٢٠٠٥)، وانخفاضه في الريف للعام (٢٠٠٦)، مع التحفظ على هذه النسب ، لعدم توفر أي إحصاءات رسمية موثوقة ناجمة عن تعداد فعلي ، وإنما هي أقرب الى التخمين وقد اعتمدت عليها لعدم وجود البديل، مع التأكيد على إجراء تعداد سكاني للمحافظة كون أن الأرقام الفعلية تترتب عليها كثير من السياسات وهي مهمة لوضع الخطط العملية.

-هيكل النشاط الاقتصادي للمحافظة:

المقصود بهيكل النشاط الاقتصادي هو كيفية توزيع السكان على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومن خلال البيانات المدرجة في إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة تمثل النسب، العاملين فعلا" وليس مجموع سكان المحافظة [١]، وهي (٢٥ %) من السكان وبعمر (١٥) سنة فأكثر يعمل في الإدارة العامة و(٢٠%) في الأنشطة التجارية ،(١٧%) في الأنشطة الصناعية، (٤%) في الأنشطة الزراعية، ومع هذا لم يكن هنالك أي وجود للسند العلمي الذي يؤيد صحة ذلك وأيضا" تم الاعتماد على ما هو منشور في الإستراتيجية المحلية، ومن خلال هذه النسب يظهر ان أقل نسبة من سكان المحافظة يتركز في الأنشطة الزراعية ، يفهم من ذلك عدم الاهتمام بالنشاط الزراعي وتطويره في المحافظة، إذ يعد أحد القطاعات الحيوية للاقتصاد المحلي خاصة، أما عن كيفية توزيع هؤلاء العاملين بين القطاعين العام والخاص ، يتبين ذلك من النسب الواردة أدناه:[٢]، (٤٥%) من السكان العاملين في الأنشطة الخاصة أو القطاع الخاص و (٣٨%) من السكان العاملين في الأنشطة الحكومية أو القطاع العام، أي إن عدد سكان المحافظة الذين يعملون لحسابهم الخاص أكثر ممن يعملون في دوائر الحكومة المركزية ، بمعنى تراجع الدور الأبوي للدولة.

-معدل البطالة لسكان المحافظة بعمر (١٥سنة فأكثر) للعامين (٢٠٠٥ و٢٠٠٦):

أن معدلات البطالة لسكان المحافظة للعامين أعلاه كانت لعام (٢٠٠٥)، بنسبة (١٦ر٤٠%) على مستوى المحافظة، وبنسبة (٢٩ر٦٠%) على مستوى العراق، حيث تم توزيع النسبة بين كل من الحضر بنسبة (١٦ر٧٨%) من مجموع سكان المحافظة والريف بنسبة (١٦ر٢٨%) من مجموع سكان المحافظة [٣]، ولعام (٢٠٠٦) ، يلاحظ ارتفاع معدل البطالة في المحافظة الى (٣٠ر٦%) وبنسبة (٣٠ر٢٩%) على مستوى العراق ، موزعة بين الحضر بنسبة (٣٠ر٨٨%) من مجموع سكان المحافظة، وارتفاع نسبتها الى (٣٤ر٨١%) في الريف [٤]، ومن خلال النسب أعلاه، يتبين: تزايد معدلات البطالة في المحافظة من عام الى آخر وفي الحضر والريف، لذا يتطلب من مجلس المحافظة عند وضع خططها التنموية أن تأخذ هذه النسب بعين الاعتبار عند تنفيذ مشاريعها الخدمية والإنتاجية لتشغيل هؤلاء العاطلين من جهة ، ومن ثم القضاء على البطالة من جهة أخرى، مع أن نسب البطالة قد تكون أعلى من ذلك بكثير .

المبحث الثالث: التخصيصات الاستثمارية وعدد المشاريع المتعاقدة مع محافظة البصرة للعامين (٢٠٠٦ و٢٠٠٧)

يتم تمويل حصة المحافظة من التخصيصات الاستثمارية من قبل الحكومة المركزية ، مقابل ذلك ، على الحكومة المحلية (الإدارة اللامركزية) أن تستغلها وفق ضوابط مدروسة وأسس معينة ، يتم في ضوئها ترتيب المشاريع حسب الأولويات بهدف تحقيق أقصى المنافع والأهداف المطلوبة من إنفاقها،إضافة الى ذلك، أن عدم الأخذ بنظر الاعتبار مثل هذه الضوابط والأسس ، سيؤدي بالنهاية الى الفشل والارتجال في تنفيذ المشاريع، حتى وان نفذت فتعد مشاريع وهمية دون جدوى.

---

[١] إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة ، مصدر سابق، ضمن الفصل السابع : الخدمات العامة، ص٢٦.

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٦.

[٣] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بغداد- إحصاءات السكان والقوى العاملة، مصدر سابق، ، ص١٣.

[٤] المصدر نفسه، ص١٣.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

أولا: التخصيصات الاستثمارية لمحافظة البصرة للعامين (٢٠٠٦ و٢٠٠٧):

بلغت التخصيصات الاستثمارية لمحافظة البصرة لعام(٢٠٠٦)، (٤٢٣) مليار دينار عراقي وبنسبة (٢ر٥%) من أجمالي الموازنة الكلية للدولة البالغة (٨٠٩٥) مليار دينار ، وقد وزعت التخصيصات أعلاه، ضمن فقرتين:

الفقرة الأولى/ موازنة تنمية الأقاليم بمبلغ (٢٥٨) مليار دينار عراقي، موزعة بدورها الى بندين، بند تنمية الأقاليم بمبلغ (١٢٠) مليار دينار وبند تسريع الأعمار بمبلغ (١٣٨) مليار دينار عراقي،علما" أنه يتم صرف المبالغ المخصصة على وفق هذه الفقرة من قبل خزينة المحافظة والفقرة الثانية/الموازنة الاستثمارية بمبلغ (١٦٥) مليار دينار عراقي، ويتم صرف مبالغها من قبل الوزارات القطاعية[١]،في حين بلغت التخصيصات الاستثمارية للمحافظة لعام(٢٠٠٧)، حوالي (٤١٤)مليار دينار وبنسبة (٤%) من إجمالي الموازنة الكلية للدولة والبالغة (٩٦٦٥) مليار دينار وقد وزعت ضمن فقرتين أيضا" وهما: الفقرة الأولى/ موازنة تنمية الأقاليم بمبلغ (٢٤٦) مليار دينار،علما" يتم صرف المبالغ المخصصة وفق هذه الفقرة من قبل خزينة المحافظة والفقرة الثانية/ الموازنة الاستثمارية بمبلغ (١٦٨) مليار دينار، ويتم صرف مبالغها من قبل الوزارات القطاعية،ومع **الميزانية التكميلية** لعام(٢٠٠٧) بمبلغ (٢٥) مليار دينار، يصبح إجمالي التخصيصات (٤٣٩) مليار دينار[٢].

- تنمية الأقاليم في محافظة البصرة حسب القطاعات "الإنتاجية-التوزيعية-الخدمية" للعامين(٢٠٠٦ و٢٠٠٧): بلغت تخصيصات محافظة البصرة ضمن فقرة تنمية الأقاليم (٢٥٨) مليار دينار عراقي موزعا" على (١٦) قطاعا في عام (٢٠٠٦)، وحوالي (٢٤٦) مليار دينار، موزعا" على أربعة عشر قطاعا"، وبواقع (٢١٥)مشروعا" في عام (٢٠٠٧)، وكما مبين في الجدول(١): أن أعلى التخصيصات وللعامين المذكورين، كان من حصة أحد القطاعات الخدمية (بلدية المركز) والتي تمارس دورها في مركز المحافظة فقط دون الاقضية والنواحي والقرى لاكساء الشوارع وتبليط طرق مركز المحافظة بمبلغ (٥٨) مليار دينار وبنسبة (٢٢،٥%) وبمبلغ (٩٧) مليار دينار وبنسبة (٤ر٣٩%) على التوالي من إجمالي المبالغ المخصصة لتنمية الأقاليم في المحافظة، و سبب ذلك يعود الى تدهور طرق وشوارع المحافظة منذ أيام النظام السابق لإهماله الكبير للمناطق الجنوبية خصوصا"، لذا تم تخصيص هذا المبلغ بهدف إعمار المحافظة من تبليط طرقها ودفنها بالتراب الى جانب تشجيرها، إلا أنه لم تتوفر المعايير التي تم بموجبها تخصيص هذا المبلغ، بمعنى عدم توفر أي دراسة للجدوى الاقتصادية للمشاريع، يليه احد القطاعات الإنتاجية (الكهرباء) بمبلغ (٤٠) مليار دينار و(١٩) مليار دينار وبنسبة (٥ر١٥% و٧ر٧%) على التوالي من ألإجمالي، لغرض تطويره بإنشاء محطات كهربائية جديدة للحصول على قدرة كهربائية مستقرة دون انقطاع، خاصة وان المحافظة تعاني من العجز في القدرة المتاحة للتوزيع و القطع المستمر ولساعات أطول خلال موسم الصيف خاصة، علما بأنه لم تتوفر أيضا" دراسات لبيان الحاجة الفعلية لإصلاح وضع الكهرباء المتردي في المحافظة كغيرها من المحافظات، وخصص لقطاع الزراعة مبلغ (٥ر٠) مليون دينار وبنسبة (٢ر٠%) من الإجمالي في عام (٢٠٠٦)، وذلك بهدف النهوض بالنشاط الزراعي في المحافظة، والذي يعد بدوره مبلغا" ضئيلا" مقارنة مع هذا القطاع الحيوي ، لما له من أهمية للاقتصاد الوطني من جهة تلبية الحاجات الغذائية المحلية منها ، دون الاعتماد على استيرادها من الخارج، لكن مع ذلك، لم يحظ هذا القطاع بالاهتمام الجدير والكافي ضمن تخصيصات عام (٢٠٠٦)، علما انه لم يكن له أي تخصيص في عام (٢٠٠٧)، كما هو الحال لقطاعي المطار ومجلس القضاء .

---

[١] مجلس محافظة البصرة ، لجنة التطوير والأعمار المحلي ، ٢٠٠٦ ، ص١.

[٢] المصدر السابق، ٢٠٠٧، ص٢.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

جدول (١)
المبالغ المخصصة لتنمية الأقاليم حسب القطاعات (الإنتاجية-التوزيعية - الخدمية)
في محافظة البصرة للعامين (٢٠٠٦ و٢٠٠٧)

مليـار دينار مليار دينار

ت	القطاع ١	نوع القطاع* ٢	المبالغ المخصصة ٢٠٠٦ ٣	الأهمية النسبية ٪ ٤	المبالغ المخصصة ٢٠٠٧ ٥	الأهمية النسبية ٪ ٦
١	بلدية المركز	خدمي	٥٨	٢٢ر٥	٩٧	٣٩ر٤
٢	الكهرباء	أنتاجي	٤٠	١٥ر٥	١٩	٧ر٧
٣	المجاري	خدمي	٣٤	١٣ر٢	٤٥	١٨ر٢
٤	البلديات	خدمي	٢٨	١٠ر٨	٢٠	٨ر١
٥	الماء	أنتاجي	٢٥ر٥	٩ر٩	٣١ر٥	١٢ر٨
٦	الصحة	خدمي	١٧	٦ر٦	٧	٢ر٨
٧	الطرق والجسور	أنتاجي	١٧	٦ر٦	٨ر٥	٣ر٤
٨	التعليم العالي	خدمي	١٢	٤ر٦	٣	١ر٢
٩	التربية	خدمي	٩	٣ر٥	٥	٢ر٠
١٠	مطار البصرة الدولي	توزيعي	٦	٢ر٣	-	-
١١	الاتصالات	توزيعي	٥ر٥	٢ر١	٣ر٥	١ر٤
١٢	الموارد المائية	أنتاجي	٢	٠ر٨	١ر٥	٠ر٦
١٣	الأوقاف	خدمي	٢	٠ر٨	١	٠ر٤
١٤	الرياضة والشباب	خدمي	١	٠ر٤	٢	٢ر٨
١٥	الزراعة	أنتاجي	٠ر٥	٠ر٢	-	-
١٦	مجلس القضاء	خدمي	٠ر٥	٠ر٢	-	-
١٧	ديوان المحافظة	خدمي	-	-	٢	٢ر٨
	المجموع الكلي		٢٥٨	١٠٠	٢٤٦	١٠٠

المصدر/ الأعمدة ١-٣-٥ مجلس محافظة البصرة ، لجنة التطوير والإعمار المحلي ،٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ، ص٣، ص٢، والعمود ٢ ،٤،٦ من أعداد الباحثة.

●نوع القطاع : تم تصنيفه حسب الحسابات القومية في العراق .

ثانيا:عدد المشاريع والشركات المتعاقدة في المحافظة للعامين (٢٠٠٦ و٢٠٠٧): بعد أن تم توضيح في الفقرة السابقة التخصيصات حسب القطاعات الثلاثة السابقة للمحافظة ، يرى من المفيد إلقاء نظرة على عدد المشاريع وشركاتها المتعاقدة وعدد مكاتب كل منها ، وهي كما يعكسها الجدول (٢): فيشير الجدول الى أن أجمالي عدد المشاريع الموزعة على (١٦) قطاعا"، (٣١٢) مشروعا"، وعدد الشركات المتعاقدة معها لتنفيذها (١٦٧ شركة وبمشاركة ٢٤ مقاولا" و ١٦ مكتبا" و ١٣ مجموعة من الشركات ومقاول واحد مع معهدين و مديرية وجامعة واحدة) لعام (٢٠٠٦) و كان إجمالي عدد المشاريع المنفذة في (١٤) قطاعا"،(٢١٥)مشروعا"، وبلغ عدد الشركات المتعاقدة معها (١٦٧ شركة و٧ مقاولين و٣ مجموعات والمقصود بها"مجموعتا شركة ومجموعة واحدة للمقاولات") في عام (٢٠٠٧)، علما" بأنه لم يكن هنالك أي توضيح لهذه الشركات من حيث الكفاءة والأعمال السابقة لها، وحظي قطاع البلديات بأكبر عدد من المشاريع والبالغة (٦٨)مشروعا" في عام (٢٠٠٦) و(٥٠) مشروعا في عام (٢٠٠٧) إضافة الى ذلك، عدم وجود ضوابط واضحة للإحالة على المقاولين ، بمعنى، هل تم الإحالة على الشركات لتنفيذ المشاريع

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

وفق أقل كلفة؟ أو وفق كفاءة تلك الشركات في تنفيذها؟، لكون غياب مثل هذه المعايير أو الضوابط، يعد أرضا" خصبة لانتشار الفساد (الإداري والمالي) وبدرجة أكبر، بسبب افتقار تلك الشركات الى دراسة الجدوى الاقتصادية لتنفيذ المشاريع المحالة لها(المنافع والإرباح) وما ينتج عن ذلك ، التنفيذ غير الكفء للمشاريع متمثلا" في انخفاض نوعية الخدمات وتدهورها خاصة عند تنفيذ مثل هذا العدد الهائل من المشاريع ومن قبل قطاع واحد، وكان أقل المشاريع عددا"، من حصة كل من القطاعيين الخدميين التعليم العالي والرياضة والشباب لعام (٢٠٠٧)، إذ كانت بواقع مشروع واحد فقط لكل منهما وبمشاركة(٣ شركات ومجموعة واحدة).

جدول (٢)

عدد المشاريع والشركات المتعاقدة في المحافظة للعامين (٢٠٠٦ و٢٠٠٧)

ت	القطاع ١	نوع القطاع ٢	٢٠٠٦		٢٠٠٧	
			عدد المشاريع ٣	عدد(الشركات،المكاتب،المعاهد، المقاولين،،) ٤	عدد المشاريع ٥	عدد(الشركات ،المجموعات،،،،) ٦
١	البلديات	خدمي	٦٨	٣٣ شركة/ ٩مقاولين/٣ مكاتب	٥٠	٣٥ شركة/ مقاول
٢	بلدية المركز	خدمي	٤٣	٢٠شركة/٥مقاولين/٣مكاتب/ مجموعة شركات	٤١	٣٣ شركة/مديرية واحدة
٣	الماء	أنتاجي	٣٥	١٢شركة/مقاول/مكتب/معهد/٣ مجموعة شركة ومقاول واحد	٣٢	٢١ شركة/ ٢ مقاول/مجموعتي شركة
٤	المجاري	خدمي	٢٧	١٤شركة/مقاول/مكتب/٣ معاهد/مجموعة شركات/جامعة واحدة	٢٣	٢١ شركة
٥	الصحة	خدمي	٢٦	١٩ شركة/مقاول/٢مكتب/مجموعة شركة	٦	٥ شركات
٦	التربية	خدمي	٢٤	١٢شركة/مقاول/٢مكتب/ مجموعة شركة	٤	٤ شركات
٧	الطرق والجسور	أنتاجي	٢٣	١٤ شركة/مقاول/مجموعتي شركة	٢٣	١١ شركة/ ٣ مقاولين
٨	الكهرباء	أنتاجي	٢٠	١٤شركة/٢مكتب/مديرية/ مجموعة شركات	٩	٨ شركات
٩	التعليم العالي	خدمي	١٦	١٣ شركة/مقاول	١	٣ شركات
١٠	الموارد المائية	أنتاجي	١٠	٤ شركات / ٣ مقاولين	٣	شركتين/ مقاول واحد
١١	الاتصالات	توزيعي	١٠	٧ شركات /مكتب واحد	٩	٨ شركات /قسم واحد لاتصالات البريد
١٢	الرياضة	خدمي	٤	شركة/مقاول/مجموعتي شركة	١	مجموعة واحدة للمقاولات

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

	والشباب					
١٣	الزراعة	أنتاجي	٢	شركة/مكتب	-	-
١٤	المطار	توزيعي	٢	شركتين	-	-
١٥	الأوقاف	خدمي	١	شركة	٧	٧ شركات
١٦	مجلس القضاء	خدمي	١	مجموعة شركة	-	-
١٧	ديوان المحافظة	خدمي	-	-	٦	٩ شركات
	المجموع الكلي		٣١٢	١٦٧شركة/٢٤مقاول/١٦ مكتب/ ١٣مجموعة شركة/معهد/مديرية واحدة / جامعة واحدة	٢١٥	١٦٧شركة/٧ مقاولين/ ٣ مجموعات / قسم واحد

المصدر/ العمود ٢ من إعداد الباحثة والعمودين ٣ ،٥ مجلس محافظة البصرة ، لجنة التطوير والإعمار المحلي، ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ، ص٣، والترتيب حسب الأولوية من قبل الباحثة بالاعتماد على مجلس محافظة البصرة ، لجنة التطوير والاعمار المحلي ، ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ص١-٢٥، و العمودين ٤ و ٦ من إعداد الباحثة بالاعتماد على مجلس محافظة البصرة ، لجنة التطوير والاعمار المحلي ، ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ص١-٢٥، ص ١- ٢على التوالي.

ثالثا:المبالغ المحالة للقطاعات المختلفة ضمن ميزانية تنمية الأقاليم لغاية(٢٠٠٦/١٢/٣١) وللعام (٢٠٠٧):

يقصد بميزانية تنمية الأقاليم :

الموارد المالية التي تقع تحت مسؤولية مجلس محافظة البصرة والتي تأتي عن طريق التمويل المركزي وبمساعدة الدول المانحة وموارد المحافظة ويتم صرف مبالغ هذه الميزانية من قبل خزينة المحافظة [١].

ومن الجدول (٣)، يلاحظ إن المبالغ المحالة لمحافظة البصرة لتنفيذ ستة عشر قطاعا" قد بلغت (٢٤٦) مليار دينار من إجمالي المبالغ المخصصة للميزانية أعلاه والبالغة (٢٥٨)مليار دينار عراقي، أي أن المبالغ المحالة تقل عن المبالغ المخصصة بحوالي (١٢) مليار دينار وبنسبة (٣ر٩٥%) لعام (٢٠٠٦)، وكانت المبالغ المحالة لعام (٢٠٠٧)، (٥ر١٤٥) مليار دينار من إجمالي المبالغ المخصصة للميزانية أعلاه والبالغة (٢٤٦) مليار دينار عراقي أي أن المبالغ المحالة تقل عن المبالغ المخصصة بحوالي (٥ر١٠٠)مليار دينار وبنسبة(٥٩%)، علما" أن أعلى نسبة للإنفاق،كان لقطاع الرياضة والشباب بنسبة(١٠٠%) من أجمالي المبالغ المحالة الى المخصصة، يليه قطاع الماء بنسبة (٦ر٩٩%) من أجمالي المبالغ المحالة الى المبالغ المخصصة، ومع ذلك، فأن خدمات المياه الصالحة في المحافظة والتي تنقل عبر شبكات الإسالة لا زالت غير متوفرة، واقل القطاعات نسبة للأنفاق، هو (مجلس القضاء) بنسبة(٤٠ %) من الإجمالي لعام (٢٠٠٦)، أما عن نسب الإنفاق لعام (٢٠٠٧)، فقد جاء القطاع الصحي بالمرتبة الأولى وبنسبة (١٣٠%) من إجمالي المبالغ المحالة الى المخصصة، ويعود هذا الاستثناء أو التناقض الى ما يسمى "بالأموال

[١] إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة ، مصدر سابق ، الفصل الرابع: الإطار المالي المتوسط الأجل، ص٢١.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المنقولـة" (أي نقل المبالغ المخصصة لبعض القطاعات وأن كانت خدمية واقتصادية بسبب التلكؤ في تنفيذ مشاريعها الى قطاعات أخرى وما يمكن تسميتها "بمشاريع طارئة- استثنائية" بدلا" من أن يتم إرجاعها الى خزينة الحكومة المركزية) ، على وفق ما تم ذكره من قبل أحد المنتسبين في المحافظة ، وهذا هو سبب كون المبلغ المصروف اكبر من المخصص وينطبق الوضع نفسه بالنسبة للقطاعات (التعليم العالي و الكهرباء) ولنفس السبب المذكور .

جدول (٣)

المبالغ المحالة للقطاعات المختلفة ضمن ميزانية تنمية الأقاليم لغاية (٢٠٠٦/١٢/٣١) وللعام (٢٠٠٧)

مليار دينار **مليار دينار**

ت	القطـــــــاع	نوع القطاع ١	٢٠٠٦			٢٠٠٧		
			المبالغ المخصصة ٢	المبالغ المحالة ٣	نسبة الأنفاق٪ ٤= ٢/٣	المبالغ المخصصة ٥	المبالغ المحالة ٦	نسبة الأنفاق٪ ٧= ٥/٦
١	بلدية المركز	خدمي	٥٨	٥٦ر٦	٩٧ر٥	٩٧	٨٢ر٥	٨٥
٢	الكهرباء	إنتاجي	٤٠	٣٨	٩٥	١٩	١٩ر٦	١٠٣
٣	المجاري	خدمي	٣٤	٣٢ ر٦	٩٥ر٨	٤٥	٤٤ر٧	٩٩ر٣
٤	البلديات	خدمي	٢٨	٢٧ ر٢	٩٧ر١	٢٠	١٧ر٨	٨٩
٥	الماء	إنتاجي	٢٥ر٥	٢٥ ر٤	٩٩ر٦	٣١ر٥	٣٠ر٩	٩٨
٦	الصحة	خدمي	١٧	١٦ ر٨	٩٨ر٨	٧	٩ر١	١٣٠
٧	الطرق والجسور	إنتاجي	١٧	١٦ ر٦	٩٧ر٦	٨ر٥	٦	٧٠ر٥
٨	التعليم العالي	خدمي	١٢	٩	٧٥	٣	٣ ر٢	١٠٦ر٦
٩	التربية	خدمي	٩	٨ ر٨	٩٧ر٧	٥	٤ر٢	٨٤
١٠	المطار	توزيعي	٦	٥ ر٢	٨٦ر٣	-	-	-
١١	الاتصالات	توزيعي	٥ر٥	٥ ر١	٩٢ر٧	٣ر٥	٣ر٤	٩٧ر١
١٢	الموارد المائية	إنتاجي	٢	١ ر٨	٩٠	١ر٥	١ر٢	٨٠
١٣	الأوقاف	خدمي	٢	١ ر٤	٧٠	١	٩ ر٠	٩٠
١٤	الرياضة والشباب	خدمي	١	١	١٠٠	٢	١ر٨	٩٠
١٥	الزراعة	إنتاجي	٥ر٠	٣ ر٠	٦٠	-	-	-
١٦	مجلس القضاء	خدمي	٥ر٠	٢ ر٠	٤٠	-	-	-
١٧	ديوان المحافظة	خدمي			٢	٢	١٠٠	
	المجموع الكلي		٢٥٨	٢٤٦		٢٤٦	١٤٥ر٥	

المصدر/ العمود ٢ و٥ مجلس محافظة البصرة ، لجنة التطوير والإعمار المحلي ، ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ص ٤.
العمود ١ و٤ و٧ من إعداد الباحثة و العمود ٣ و ٦ الترتيب حسب الأولوية من قبل الباحثة بالاعتماد على مجلس محافظة البصرة ، لجنة التطوير والاعمار المحلي ، ٢٠٠٦، ص١-٢٥، ٢٠٠٧ ، ص١-٢٠.

رابعا: تقييم المنجزات الاستثمارية للمحافظة للعامين(٢٠٠٦و٢٠٠٧):

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

بعد دراسة تخصيصات المشاريع والتعرف على مبالغها للعاميين المذكورين في محافظة البصرة، يمكن ملاحظة بعض من تلك النواحي الايجابية والسلبية.....

-النواحي الايجابية

١- تمتع المحافظة بالنظام اللامركزي المحدود والذي سيفتح أبوابا" كبيرة ، كانت مقفلة أمام الاستثمارات ، وقيام المشاريع عن طريق تمويل المحافظة بالقروض والمنح من قبل التمويل المركزي وموارد الحكومة المحلية.

٢- النهوض بالمحافظة في مختلف جوانبها (الخدمية والإنتاجية) من قبل أبنائها بعد حرمانها من الإهمال والدمار الكبيرين ولفترة (٣٦)عاما" في ظل النظام السابق ، بمعنى أخر تنشيط المحافظة بمشاركة كوادرها المحلية كونها تمثل عاصمة العراق الاقتصادية.

-النواحي السلبية

١- عدم وضوح المفهوم العلمي لإستراتيجية (تنمية الأقاليم)، بل أن الإستراتيجية غير موجودة أصلا" حسب المفهوم العلمي و يتبين ذلك من عدم ترتيب مشاريع المحافظة حسب الأولوية التي تقتضيها وعلى وفق احتياجاتها ، بل مجرد مقترحات من قبل دوائر ومؤسسات الدولة في المحافظة، بهدف إعمارها مع عدم وضع خطة اقتصادية محددة.

٢-بلغت الأموال المصروفة لتنمية الأقاليم من ميزانية (٢٠٠٦)ولغاية(٢٠٠٧/١١/٢٥)حوالي(١٩٢ر٤٠٣)مليار دينار وبنسبة إنجاز مالي (٧٤ر٦%)، والأموال المصروفة من ميزانية (٢٠٠٧) ولغاية نفس الفترة حوالي (٤٠)مليار دينار وبنسبة إنجاز مالي (١٦ر٢%) في حين بلغت نسب أنجاز المشاريع للعامين (٩٥%) لعام (٢٠٠٦) و(٤٠%) لعام (٢٠٠٧) [١]، إلا أنه ، لم يلحظ أي تحسن ملموس في المشاريع المنفذة للعام ٢٠٠٦ على مستوى القطاعات المختلفة، فضلا" عن التنفيذ السيئ لما تم تنفيذه لعدم وجود المراقبة الدورية ولعدم وضع معايير لاختيار المقاولين والشركات المنفذة.

٣-على الرغم من أن عدد المشاريع المنفذة في المحافظة وحسب ما هو وارد في البيانات السابقة ، قد تجاوزت (٥٢٧) مشروعا"، منها (٣١٢) لعام(٢٠٠٦) و(٢١٥) لعام (٢٠٠٧)، إلا أنه يلاحظ مع هذا العدد الهائل، ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والتي تجاوزت (٣٠ر٦%)[٢]، وهذا دليل على سوء تنفيذ المشاريع أعلاه من قبل الجهات المنفذة، حيث يقتصر تعيين المطلوبين لإشغال تلك الوظائف على عدد محدود من المعارف والأقارب.

٤- تم توزيع تخصيصات تنمية الأقاليم لمحافظة البصرة حسب حجم السكان فقط دون الأخذ بنظر الاعتبار درجة حرمان المحافظة الى جانب افتقار مشاريع تنمية الأقاليم الى مشاريع محققة للسكن ،على الرغم من حاجة المحافظة إليها خصوصا" بعد زيادة النازحين من المحافظات الأخرى بحثا" عن الأمان والاستقرار، أي إخفاق ستراتيجية التنمية المحلية في هذا المجال.

٥- كانت لقطاع بلدية المركز الأولوية في منحها أعلى التخصيصات للعامين المتتاليين المذكورين، لكن مع تلك المبالغ الهائلة ، ما زال أغلب أحياء وطرق مركز المحافظة يعاني من التدهور البيئي وبشكل ملحوظ للعيان.

٦- بالرغم من تخصيص مبالغ ضخمة لمشاريع الكهرباء في المحافظة للعامين والبالغة ٥٩ مليار دينار (٤٠ مليار دينار لعام ٢٠٠٦ +١٩ مليار دينار لعام ٢٠٠٧) من جهة، ومن جهة أخرى، بلغ عدد مشاريعها (٢٩)مشروعا" للعامين المذكورين(٢٠ مشروعا" لعام ٢٠٠٦ + ٩ مشاريع لعام ٢٠٠٧)، إلا أنه يلاحظ عدم استطاعة المحافظة على جعل التيار الكهربائي فيها مستقرا" لحد الآن.

٧- وبالنسبة لمشاريع الماء ، فقد بلغ إجمالي المبالغ المخصصة لها للعامين المذكورين ٥٧ مليار دينار (٢٥ر٥ مليار دينار عام ٢٠٠٦ + ٣١ر٥ مليار دينار لعام ٢٠٠٧) هذا من جانب، ومن جانب أخر، بلغ مجموع مشاريعها للعامين (٦٧) مشروعا"(٣٥ مشروعا"عام ٢٠٠٦+ ٣٢ مشروعا" لعام ٢٠٠٧)، إلا أن

(١) مجلس محافظة البصرة ، لجنة التطوير والأعمار المحلي ، ٢٠٠٧ ، ص٥ .

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بغداد- إحصاءات السكان والقوى العاملة ، مصدر سابق، ص١٣.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المياه ما زالت ملوثة وغير صالحة للشرب والتي تصل عبر شبكات إسالة المياه الى الدور السكنية والمؤسسات الخدمية والإنتاجية في المحافظة، وخير دليل على ذلك، استمرار سكان المحافظة على شراء المياه الصالحة للشرب من وحدات تحليه المياه .

٨- وفيما يخص مشاريع الصحة في المحافظة، وبالرغم من تخصيص مبالغ طائلة تقدر بـ(٢٤) مليار دينار للعامين (١٧ مليار دينار عام ٢٠٠٦+ ٧ مليار دينار لعام ٢٠٠٧) وبالنسبة لمجموع مشاريعها للعامين البالغ (٣٢) مشروعا" (٢٦ مشروعا" عام ٢٠٠٦+ ٦ مشاريع لعام ٢٠٠٧)، إلا أن الخدمات الصحية ما زالت متدهورة ومتدنية في مستوى نوعيتها الى جانب عدم توفر المستلزمات الطبية والمختبرية(أدوات التعقيم والمنظفات ومواد التخدير) بالكمية الكافية والضرورية لمعالجة المرضى الذين يعانون من أنواع مختلفة من الأمراض المستعصية والمزمنة، فضلا" عن تراكم النفايات الصلبة والأنقاض أمام مستشفيات المحافظة مسببا" ذلك منظرا" غير لائق وذلك لعدم رفعها بشكل دوري أو مستمر.

٩- ويتبين من الفقرات (٥-٦-٧-٨) أعلاه، تفشي مظاهر الفساد المالي والإداري في أغلب مشاريع المحافظة وللعامين على التوالي بسبب تخصيص مبالغ هائلة ومن ثم هدرها دون أي تحسن يذكر.

١٠-اقتصرت تخصيصات تنمية الأقاليم للعام (٢٠٠٦) على (١٦) قطاعا"، أغلبها مشاريع خدمية (٩ مشاريع خدمية و ٥ مشاريع إنتاجية و مشروعين توزيعين) وللعام (٢٠٠٧) على (١٤) قطاعا"، أغلبها مشاريع خدمية أيضا"(٩ مشاريع خدمية و ٤ مشاريع إنتاجية و مشروع واحد توزيعي) و يفهم من ذلك، أن أغلب مشاريع المحافظة خدمية وليست إنتاجية (خاصة الزراعة والصناعة والنفط) من جهة، وعدم اهتمام الحكومة المحلية بتطوير القطاع الزراعي بسبب التخصيصات الضئيلة المخصصة له لعام (٢٠٠٦) وعدم وجود أي تخصيص له في عام (٢٠٠٧)، خاصة وأن المحافظة غنية بأراضيها الزراعية ، وبالنتيجة عدم تطور القطاع الصناعي من جهة أخرى، وما يمكن تسميتها (بالتنمية اللامتوازنة).

١١- ومن النواحي السلبية والتي حالت دون تفكير من قبل مجلس المحافظة عند القيام بمشاريع إستراتيجية ،هي أن المبالغ المحددة لمجلس المحافظة من قبل الحكومة المركزية محددة بسنة واحدة فقط، كما هو معلوم أن المشاريع الإستراتيجية لا يمكن تنفيذها خلال سنة واحدة، بل تمتد لمدة اطول،، ولهذا اتجهت أغلب المشاريع الى المشاريع الصغيرة واغلبها تنصب على ترميم البنى التحتية ، فضلا عن عدم أخذها دراسة الجدوى البيئية بنظر الاعتبار في تنفيذ مشاريعها الخدمية والإنتاجية وللعامين المذكورين خاصة وان المحافظة تعاني من تدهور بيئي كبير وتأثير ذلك على صحة الإنسان من جهة، وعلى استنزاف الموارد المتجددة وغير المتجددة من جهة أخرى.

١٢-العبرة لا تكمن في التخصيصات الهائلة وفي كثرة عدد المشاريع ، بل في مقدار ما تم تنفيذه من ذلك على مستوى المحافظة فعليا".

الاستنتاجات

١ -تم إعداد وصياغة إستراتيجية التنمية الوطنية في من قبل أول حكومة عراقية منتخبة ديمقراطياً عام (٢٠٠٥) ، إلا أن إعدادها لم يوضع فعلا" من قبلها، بل رسمت من قبل الأمم المتحدة وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٢-تعد المحافظة من المحافظات الغنية بمواردها البشرية، اذ بلغ عدد سكانها لعام(٢٠٠٥) حوالي (١ر٨٣٥ر٣٩٩) نسمة لتصل الى (١ر٨٧٣ر٦٤٢) نسمة في عام (٢٠٠٧)، أي أنها في تزايد مستمر، فضلا عن مواردها الطبيعية وفي مقدمتها الثروة النفطية التي تشكل الجزء الأكبر من نفط العراق، الى جانب الأنهار والمؤانى والاهوار والأراضي زراعية ومعامل مختلفة وصناعات غذائية متنوعة، فضلا عن صناعاتها المحلية الصغيرة، أي تتميز المحافظة بتنوع اقتصادها.

٣- يرجع تأخر انجاز مشاريع المحافظة كما هو وارد في تقاريرها الى تأخر الحكومة المركزية في منحها التخصيصات اللازمة للتنمية في المحافظة الى جانب تأخر صدور تعليمات موازنة تنمية الأقاليم وتسريع الاعمار من قبل وزارة المالية حتى منتصف الشهر الخامس من العام (٢٠٠٦)، نتيجة لذلك، أدت الى تأخير مجلس المحافظة على مصادقتها.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

٤- إن نسب التنفيذ متدنية من عدة جوانب، متمثلة في عدم المبالاة من قبل المقاولين في إكمال المشاريع المحالة إليهم من حيث هدر الوقت والجهد دون أي تحسن يذكر بسبب تفشي مظاهر الفساد المالي والإداري بشكل كبير عند عقد الصفقات الخاصة بالمشاريع وبالكم الهائل من جهة، وضعف الكوادر المؤهلة للإشراف والمراقبة على تنفيذ المشاريع من جهة أخرى.

٥- بلغ العدد الإجمالي للمشاركين في صياغة إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة (١١٢) شخصا" بمختلف الاختصاصات بما فيها مشاركة لجنتين، هما لجنة إعداد الإستراتيجية وكتابتها ولجنة التطوير والإعمار ، إلا إن الغريب فيها هو عدم وجود أساتذة مختصين في علم الإدارة والاقتصاد بينهم، بما يمتلكون من الخبرة والكفاءة في مجال التخطيط والتطوير في الناحيتين العلمية والنظرية الى جانب عدم إشراك مراكز البحث العلمي في ذلك، ومن ثم عدم تنفيذ الإستراتيجية في بعض بنودها أو اغلبها إن أمكن الأمر لافتقارها الى البرامج الاقتصادية والخطط التي من الضروري إن يتم وضعها وفق الأولوية والضرورة.

٦-كان عدد العاملين في وحدة الاعمار المحلي للمحافظة (٢١٠) شخصا،موزعين على (١٢) قسما وبالاختصاصات المختلفة وللعاميين المتتالين، وضمن شعبة التخطيط والمتابعة"قاعدة البيانات" حوالـــي (١١) موظفا(****)، ويعد اقل عددا بما هو مطلوب في هذه الشعبة ،الى جانب عدم وجود أي موظف اقتصادي، يمكن ممارسة دوره في وضع الخطط ومتابعتها بشكل دوري، ويفهم من ذلك، بان تعيين الأشخاص تم بشكل عشوائي لا يتناسب مع نوع العمل المؤكل إليه في هذا المجال

المقترحـــــات

١- أن يتم وضع خطة اقتصادية منسجمة مع الإمكانيات المادية الطبيعية والبشرية التي تمتلكها المحافظة وحسب الأولوية والحاجة التي تقتضيها، مع إشراك مراكز البحث العلمي في هذا المجال.

٢- بعد استقرار المحافظة أمنيا"، يتطلب دخول الشركات العربية والأجنبية للاستثمار في مجالات مختلفة منها معامل المحافظة الإنتاجية العاطلة عن العمل بسبب تقادم معداتها و نتيجة الإهمال لأن استثمار تلك المعامل من قبل الشركات سيؤدي الى زيادة إنتاجيتها وبالتالي رفع مستويات المعيشة لمنتسبيها.

٣- أن يتم استثمار العوائد النفطية للمحافظة في تنمية القطاعات الزراعية والصناعية وفي مجال الكهرباء وتحسينها، مما يؤدي الى إحياء القطاع الزراعي لما تمتلكه من أراض صالحة للزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي بدلا" من استيرادها المواد الغذائية من الخارج وكتحصيل حاصل يتطور القطاع الصناعي وبذلك تتحقق التنمية المتوازنة فيها.

٤-أن تبادر المحافظة في تشغيل سكانها من هم في سن العمل وبالاختصاصات كافة في تنفيذ مشاريعها الخدمية والاستثمارية الحالية والجديدة لامتصاص البطالة من جهة ، وللإسراع في إنجاز المشاريع من جهة أخرى خاصة وان طبيعة مشاريعها كثيفة العمل.

٥- الحد من ممارسة الفساد المالي والإداري من حيث تبسيط الإجراءات الروتينية دون أي تمييز بين المواطنين، وان تكون هنالك أجهزة رقابية فعالة قوية على جميع المؤسسات الخدمية والإنتاجية في المحافظة وبشكل دوري.

٦- يتطلب توفير جهة رقابية قوية على متابعة سير الأعمال بشكل دوري مع التأكيد على رفع كفـاءة الأداء والنوعية والسرعة في تنفيذ مشاريعها الخدمية والإنتاجية وبالشكل المناسب للمواطن البصري.

(****) محافظة البصرة، وحدة الأعمار المحلي، ٢٠٠٧،ص١-٢٠.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المصـــادر

١-أبو الحشيش، د.خليل عواد،(٢٠٠٤)، دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية، ط١، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

٢-السماك د. محمد أزهر سعيد وآخرون،(١٩٨٥)، العراق- دراسة إقليمية ،الجزء الثاني، جامعة الموصل.
٣-المرواني، عبد الله بن علي، (٢٠٠٥)، التخطيط التنموي- الإطار النظري والمنهج التطبيقي، الرياض: مركز البحوث.
٤-الياسين، ضاري رشيد، "أحداث الخليج والنظام الاقليمي العربي" ،(١٩٩٣)، مجلة الخليج العربي، البصرة: مركز دراسات الخليج، المجلد ٢٥، العدد ١-٢.
٥-التقرير الإداري لمديرية زراعة البصرة (٢٠٠٦) ، قسم التخطيط والمتابعة ،بيانات غير منشورة .

٦-إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة، (٢٠٠٦)، ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ، البصرة.

٧- شركة نفط الجنوب، قسم الإنتاج ، (٢٠٠٧) ، بيانات غير منشورة .

٨-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية في العراق ٢٠٠٥-٢٠٠٧، (٢٠٠٦)بغداد، يناير.

٩-مجلس محافظة البصرة ، لجنة التطوير والأعمار المحلي ، ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٠-المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الإنسان،الوجيز في مسودة الدستور العراقي، (٢٠٠٥)،ضمن الباب الرابع: اختصاصات السلطة الاتحادية، الفصل الرابع"الهيئات المستقلة"،ضمن مادة الدستور ١٠٧،العراق.

١١-ورقة عمل مديرية زراعة البصرة ،(٢٠٠٦)، إعادة تأهيل الأهوار في جنوب العراق ، قسم الأهوار، بيانات غير منشورة ، البصرة .

١٢-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بغداد-إحصاءات السكان والقوى العاملة، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

١٣- مع الشركة العامة لمؤانى العراق، "التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦"، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة، يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٣١.
١٤-البوشيخى. احمد محمد وآخرون،إستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)